التنمية المستدامة في الجزائر

من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009

أ.زرمان كريم
المركز الجامعي خنشلة

الملخـــص

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدّة محاولات للإصلاح لكن كانت أقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين والمتمثلة في رفع مستوى المعيشة والتشغيل القار والأمن الاقتصادي...الخ.

سنقوم من خلال هذه الدراسة بتقديم المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة ثم عرض وتحليل الانجازات والمشاريع الكبرى للجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001 وكذلك السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي ترمي إلى خلق الاستقرار، تشجيع الاستثمار، تحسين تنافسية المؤسسات والقضاء على البطالة...إلخ والتي تعكس كذلك صورة واضحة لمجهود متواصل من الدولة الجزائرية لإنعاش النمو في جميع المجالات وتحقيق التنمية المستدامة.

وسنحاول من خلال ثنايا هذه الورقة الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

نظرا لطبيعة الموضوع والأهداف المرتبطة به سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؛

المحور الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004؛

المحور الثالث:البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009.

الكلمات المفتاحية:التنمية المستدامة، برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

Résumé:

Plusieurs reformes économiques ont été appliquées depuis l'indépendance en Algérie, ces reformes n'ont pas abouti aux aspirations des citoyens algériens qui souhaitaient à travers les reformes une amélioration du niveau de vie, des emplois stables et une sécurité économique…ect.

Dans cette étude nous allons définir les concepts essentiels du développement durable, faire la présentation et l'analyse des grands projet que l'Algérie a réalise au cous du plan de relance économique 2001-2009. Nous présenterons également les politiques qui ont accompagne ce plan de relance dans le but de créer une stabilité économique, encourager l'investissement, améliorer la compétitivité des sociétés et lutter contre le chômage...ect. Par ces stratégies politiques l'Etat Algérien visé la relance économique et le développement durable.

A travers ce document nous allons essayé de répondre à la question suivante :

Quelle est la contribution du plan de relance économique 2001-2009 dans la réalisation du développement durable en Algérie?

Compte tenu de la nature du sujet et de ses objectifs nous allons le répartir aux trois axes :

Axe 1: Cadre conceptuel pour le développement durable.

Axe 2: Programme de relance économique 2001-2004.

Axe 3: Programme complémentaire à soutenir la relance économique 2005-2009.

Mots clefs:

Le Développement durable, plan de relance économique en Algérie

مقدمة:

التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية كما تعتبر التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد ومؤسسات وحكومات.

بالرغم من تنوع الثروات البشرية والمادية في الجزائر إلاّ أنه لا تزال المحروقات كما هو الحال عليه منذ أكثر من ربع قرن من الزمن تحتل الصدارة في اقتصادنا بحيث كل أو جل عملتنا الصعبة وقرابة 60% من إيراداتنا الجبائية تتأتى من المحروقات. وبذلك فان

تقلبات أسعار البترول وحركات صرف الدولار تشكل مصدّا خارجيا غالبا ما يوقف عجلة التنمية الاقتصادية، ويكون بذلك الاقتصاد البترولي بفعل العوامل المذكورة مورد نمو أو مورد ركود حسب الظروف. ولتجنب ذلك، يتعين بناء عهدا لما بعد البترول لتحرير الجزائر والجزائريين من التبعية لمورد طبيعي محدود لكونه غير قابل للتجديد إلى ما لانهاية وتحقيق التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قامت منذ الاستقلال بعدّة محاولات للإصلاح لكن كانت أقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين والمتمثلة في رفع مستوى المعيشة والتشغيل القار والأمن الاقتصادي...الخ. وسنحاول من خلال ثنايا هذه الورقة الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2009 في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

نظرا لتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي بصفة عامة والحكومة الوطنية بصفة خاصة تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001 في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال المحافظة على البيئة، خلق تنمية ريفية تشجع على العودة العكسية للهجرة الريفية، الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية مهاراته...إلخ.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. فالمنهج التاريخي يبين جذور وأصل التنمية المستدامة، وبالتالي أسباب ظهورها وتطورها. أما المنهج الوصفي التحليلي، فيهتم بتجميع البيانات والمعلومات عن برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2009/2001 وتنظيمها بشكل تسلسلي، وتلخيص نتائج البرنامج في تحقيق التنمية المستدامة.

محتوى الدراسة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

2- مفهوم التنمية المستدامة:

3- أهداف التنمية المستدامة:

4- أبعاد التنمية المستدامة:

المحور الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

2- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

المحور الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي2005-2009

1 - الإصلاح في المجال الاقتصادي

2- النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد

3- التنمية البشرية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم الأفكار التنموية الحديثة وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لابد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم

1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة، برز من خلال مؤتمر استوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة. ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرّة الأولى القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية[1]. وصدرت عنه وثيقة دولية هي:

«Rapport of the united nation conbern on the Human environment»

وتتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

وفي يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP (United Nations Environment Programme) تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك [2]

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينيات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم.كان الجميع يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وإن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية[3].

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية [4]

وبعد عشر سنوات تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة تحت رئاسة بريتلاند قروهارلم (Brundtlan Gro Harlem) وزيرة النرويج للبيئة التي أصبحت في سنة 1990الوزير الأول، أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط والأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية [5].

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 هو"المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا

بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة. كذلك وفي التقرير النهائي للجنة، قامت قروهارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. بحيث أن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات وحكومات.

إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ويدعوهم جميعا، إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة، لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية [6].

وبعد خمس سنوات وبالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريوديجانيرو بالبرازيل في 14جوان 1992 الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المحتدة، وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولية عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول "كيوتو" الذي يهدف إلى الحدّ من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

ومن جانب أخر انعقد في افريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ (جنوب إفريقيا) بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة[7].

إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 م إلى فكرة التنمية المستدامة عام 2002 يرتكز على تقدم ووعي ناضجين، ذلك أن

العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان، انّما للعلاقة وجه أخر هو: إن البيئة هي خزان الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصّله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات.

2- مفهوم التنمية المستدامة:

وردت الكثير من المفاهيم والتعاريف للتنمية المستدامة، فهناك من يعرفها على أنها:

"التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى"[8].

"هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد"[9].

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة فتعرفها كما يلي: "هي تلبية حاجات الحاضر دون ان تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"

مما سبق يمكن القول، التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، وفيما يلي سنذكر بعض السمات الأساسية للتنمية المستدامة:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها اشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.
- التنمية المستدامة عملية مجتمعة، يجب ان تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد

– التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني انها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج

– بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية المستدامة إن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعة متجددة لم تكن موجودة قبلا، وان تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة، متشابكة ومتكاملة، قادرة على التكيف مع التغيّرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، كما يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، الموارد البشرية المدربة، القدرة التقنية والتراكم الرأسمالي الكافي.

3- أهداف التنمية المستدامة:

مما سبق، نستنتج أن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر كما تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية[10].

– **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تامين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة والأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

– **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

– **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة.

- **السكن والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

- **الدخول والتشغيل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى خلق الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العمومي والخاص.

4- ابعاد التنمية المستدامة:

مما سبق يتضح ان للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، فتشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، كما يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

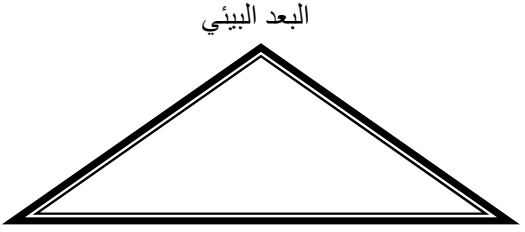

المصدر: من إعداد الباحث

1- البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها([11]):

- الطاقة

- التنوع البيولوجي
- القدرة على التكيف
- الإنتاجية البيولوجية

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء

2- **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، اذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي[12]:

- النمو الاقتصادي المستديم
- العدالة الاقتصادية
- اشباع الحاجات الأساسية

وتوفق التنمية المستدامة بين البعدين السابقين من خلال ضرورة المحافظة على الطبيعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

3- البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستديمة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني، اذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. اذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فان كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، ونذكر فيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي[13]:

- المساواة في التوزيع
- المشاركة الشعبية
- التنوع الثقافي
- الإنصاف والعدل في اختيارات النمو.

المحور الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

عندما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها الإنمائية أرادت أن تجعل مطلقاتها للتنمية والتخطيط ذات إطار شمولي، يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا.

فعمدت إلى استكمال السيطرة الوطنية على النشاط الاقتصادي عن طريق التأميم لضمان تعبئة الموارد ي ميدان التنمية.

ثم تركز اهتمامها الرئيسي على إنشاء مجموعة طموحة من الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط والغاز، وبدأت الجزائر بترقية قطاع المحروقات الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي الذي يجلب لها ما تحتاج من عملة صعبة تؤدي إلى النهوض بالقطاعات الأخرى وهو ما تفسره المبالغ الهائلة في هذا القطاع خلال المخططات المتتالية.

لكن عند تراجع أسعار البترول، راجعت الجزائر إستراتيجيتها وقامت بتطوير قطاعات أخرى كالفلاحة والخدمات وهذا بهدف تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية.

في نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من اختلالات هيكلية، عجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع في معدل التضخم وارتاع المديونية الخارجية، وأمام هذه الأوضاع، بات لازما على الجزائر إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها، حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحات يرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي.

ومنه كان للجزائر أن سطرت انتقالها من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق وبات الأمر حتميا عليها، حيث وعلى سبيل تأكيد ذلك، كتب رئيس البنك الدولي، مقالة في سنة 1996 ، قال فيها:"Wolfensohn James.D""إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورية حتمية، فالعالم اليوم يعرف تحولا سريعا، قد ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية، والاستثمار الخاص الذي فتح آفاقا واسعة للنمو والتشغيل، وتحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشية بفضل حرية حركية آليات السوق"[14].

بعد مرور سنوات من تطبيق الإصلاحات وبالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية فانه لم يستجب لطموحات الجزائريين والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وخلق مناصب عمل.

ان السلطات تدرك انه بدون تحضير المناخ الملائم وبدون تعزيز الإمكانيات المحلية للإنتاج وبدون تجنيد الادخار المحلي وخلق قدرة شرائية معتبرة فان وضع إستراتيجية إنعاش اقتصادي ترتكز على إصلاحات هامة لهياكل الاقتصاد الوطني سوف يصعب تطبيقها وستزيد من تفكيك الاقتصاد، ومن أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لابد من الدولة أن تخصص مبادرات وحوافز من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلد، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية وتنمية المؤسسات الصغيرة وتدعيم إعادة الانطلاق الفلاحي والصيد وكل نشاط إنتاجي محلي وتحسين مستويات التعليم والمعيشة للسكان، وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية المستدامة.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العمة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها ما يلي:

أولا: دعم النشاطات الانتاجية[15]) :

أ- **الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـــ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي؛

- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛

- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

ب **-الصيد والموارد المائية:**

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له .نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة(البناء، تصليح وصيانة البحرية...إلخ) وآخرا (التكييف، التقييم، التبريد والنقل...إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـــ:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج؛

- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات؛

- إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛

- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDAوCEE

المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9,5 مليار دج.

ثانيا :التنمية المحلية والبشرية:

أ-التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

– إن المشاريع المرتبطة بالطرق– طرق ولائية وبلدية– تطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

– يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية

ب **-التشغيل والحماية الاجتماعية:**

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـــ 16 مليار دج. فهويخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة(TUP - HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـــ 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة0,7 وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـــ 210,5 مليار دج .هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب :التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

أ– **التجهيزات الهيكلية للعمران:** تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة .تم تقديرهذا البرنامج ب 142,9 مليار دج. يتوزع على الشكل التالي:

البنى التحتية للموراد المائية 31,3 .....مليار دج؛

البنى التحتية للسكك الحديدية 54,6 .....مليار دج؛

الأشغال العمومية 45,3 .....مليار دج؛

تأمين الموانئ والمطارات والطرقات :يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـــ 1,7مليار دج؛

الاتصالات :مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله. وتكلفة هذا المشروع تقدر بـــ: 10ملايير دج؛

ب-**إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات** :إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل. هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

المحيط 6,1 .....مليار دج؛

الطاقة 16,8 .....مليار دج؛

الفلاحة) حماية الأحواض المنحدرة 9,1 .....(مليار دج؛

السكن 35,6 .....مليار دج.

رابعا: تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج بـــ 90,3 مليار دج .تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية) كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي. يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

التربية الوطنية 27مليار دج؛ التكوين المهني 9,5مليار دج؛ التعليم العالي 18,9 مليار دج؛ البحث العلمي 12,38مليار دج؛ الصحة والسكان 14,7مليار دج؛ شباب ورياضة 04ملايير دج؛ الثقافة والاتصال 2,3مليار دج؛ الشؤون الدينية 1,5مليار دج.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم : (01) السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7		2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05			0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييميه، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 184.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق اليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي[16].

2- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

تميزت السنوات2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛

- نمو مستمر يساوي في المتوسط % 3,8 طوال السنوات الخمس بنسبة % 6,8 في سنة 2003

- تراجع في البطالة أكثر من 29 % إلى 24%

- إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، اذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

لم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة -الخفية والجلية- المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا انه من شان هذا البرنامج ان يخفف من الانعكاسات الفاسدة لازمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـــ 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه. حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

1- الاصلاح في المجال الاقتصادي[17]:

أولا: تحسين إطار الاستثمار

أ- ترقية الاستثمار وضبطه: من خلال التعديلات لتشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها او الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير اطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

ب- تسوية مسألة لعقار: فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية

الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير.

إن هذا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات، في ظل الشفافية، وعلى مستوى آليات ترقية الاستثمار. كما سيتكفل هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية سيتم استصلاحه وتثمينه.

وستعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج، تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما. إن اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغلها، وسيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف، عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي. وستعكف الحكومة، بالموازاة مع ذلك، على تسهيل عملية تسهيل سندات الملكية، في إطار القانون إلى ملاك الأراضي

الفلاحية الخاصة المتألقة عن طريق الوراثية، مع استبعاد إضفاء الطابع القانوني على وضعيات الأمر الواقع فيما يخص الحيازات غير القانونية للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، كما ستفتح الحكومة في ظل التشاور، ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية.

ثانيا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:

إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين .غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها.

وتعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين.

ثالثا: عصرنة المنظومة المالية:

إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها.

وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

- استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمارات الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيّما من أجل التحكم في المهن الجديدة،

- وأخيرا، إنعاش البورصة وتطويرها.

2- النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد([18]):

أولا: تثمين الثروات الوطنية وتطويرها:

أ- **قطاع المحروقات والمناجم:** ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

إضافة إلى هذا ستعمل الحكومة على تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المنائية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج. وستعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، لاسيما بالنسبة إلى المناطق والفئات المحرومة، وكذلك احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والفلاحة والسياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

وستواصل كذلك وبشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز وغاز البر وبان المميع والطاقات المتجددة وجعله في مستوى هام عبر البلاد.

كما أنه سيتم تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني .وأخيرا ستسهر الحكومة على إزالة الاحتكارات الفعلية تدريجيا وعلى إيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار الطبيعي.

ب- الفلاحة: إن هذا الميدان الذي يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدول. تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الحكومة تعتزم تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها .وهكذا، ستظل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله

كمحفز لرصد القروض المصرفية. وستوجه الإعانة والحفز العموميين لتنمية الفلاحة أيضا نحو ما يأتي:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني؛
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها؛
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية) وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها،. بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي.

وسيرافق إنعاش الفلاحة أيضا بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال:

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛
- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض؛
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي؛
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والغاز) وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي.

ج -في ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري: تشكل السياحة عنصرا من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلاله مستوى إيراداتها الخارجية ومضاعفة قدراتها في استحداث مناصب الشغل، مع ما لهذا النشاط خصوصا من تأثير في قطاع الخدمات كله. ستسهر الحكومة على ما يأتي:

– تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير والخوصصة، لتحسين جودة الخدمات إدراج هذه الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛

– تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والحمامات المعدنية، الذي سيدعم بواسطة التصديق على المؤسسات وتصنيفها؛

– ترقية وتأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية اللذان يكونان مصحوبين بمساهمة عمومية في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج، عن طريق المعارض والعروض وغيرها من التظاهرات الدولي؛

– حث الجماعات المحلية على تثمين عناصر القوة المحلية لديها، التاريخية منها والثقافية والحرفية وغيرها، عن طريق التظاهرات الملائمة.

وعلى مستوى مناطق جنوب البلاد، فإن ترقية السياحة وتشجيعها سوف يدرجان ضمن البرامج التنموية، وتحقيق مردودية المنشآت الأساسية المنجزة وتحسين الموارد والتشغيل لفائدة السكان.

إن تنمية الصناعة التقليدية التي تشمل على العديد من آليات التأطير والدعم، سيكون عاملا ضروريا لمصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي في اتجاه الزبائن الجزائريين والأجانب. وستتم مواصلة برنامج العمل الممتد إلى غاية 2010 من أجل تطوير الصناعة التقليدية وستساهم الحكومة في دعمها، بما في ذلك عن طريق الآليات المختلفة للاستثمارات المصغرة.

أما ميدان الصيد البحري، فلقد ظل منذ سنوات موضوع سياسة هيكلية وتنموية حقيقية أعطت نتائج أولى مشجعة .وستواصل الحكومة انتهاج هذه السياسة وتعزيزها بواسطة:

- عمل رسم خرائط بتحديد الموارد؛
- دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛
- تعزيز شبكة الموانئ وملاجئ الصيد البحري؛
- تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري، منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته؛
- مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري، لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والشباب على الخصوص.

د -**الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة:** سوف تهتم الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص، وفي هذا الصدد، فإنها ستسهر على:

- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي؛
- استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط؛
- الشروع في فتح رأسمال شركة" اتصالات الجزائر "لشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها وإعادة تموقعها كرائد في السوق؛
- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته وتوسيعها وإدخال الإعلام الآلي والنظام الآلي في عملياته؛
- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية؛
- الحفاظ على الخدمة الشاملة وتطويرها لتمكين سكان الأرياف والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها.

وفي الأخير، تحسين مردودية النشاط في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد بواسطة التدابير الملائمة، من أجل جلب المزيد من الاستثمارات والسماح بذلك بتحسين الخدمات المقدمة للمتفقين. وزيادة على ذلك، فإن الحكومة وهي تواصل تنفيذ إستراتيجيتها في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ستعمل على تحديد وانجاز مخطط عمل سريع وحقيقي لتطوير واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال قصد تشييد مجتمع جزائري للإعلام لتكريسها، وستشمل ضمن مكوناتها:

– حفز الابتكار والإبداع بفضل توفير المحيط المناسب، ولاسيما بإنجاز الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله؛

– عصرنة وتكييف برامج التكوين على هذه التكنولوجيات الجديدة بتنويع الدروس المتقنة في مجال الانترنت، والتسيير والإدارة، وذلك على الخصوص بتكثيف. شبكة الأكاديميات المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ثانيا: رفع التحدي في مجال الموارد المائية

إن الموارد المائية تشكل بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وبحكم ندرتها أيضا، مسألة ينبغي للبلاد أن ترصد لها من باب الأولية الوطنية، وسائلها الخاصة وكذا دعم الشراكة والتعاون الخارجيين وستسهر الحكومة على تطوير مسعى استراتيجي يتمحور حول ما يأتي:

-حشد المورد واسترجاعه وإنتاجه؛

-التسيير والتوزيع الراشدين لهذا المورد؛

-مواجهة الكوارث المتصلة بالعامل المائي والوقاية منها.

أ – حشد الموارد المائية، استرجاعها وإنتاجها:

– **بناء السدود:** عملا على تفادي تبديد الموارد المالية، فإن الأولوية المطلقة سوف تولي لإنهاء البرنامج الكبير للسدود وانجازات التحويل الجارية. غير أنه قد يمكن برمجة بناء سدود جديدة على ضوء الإمكانية قصد تدارك العجز الكبير. ومن ضمن العمليات الجارية سنذكر على الخصوص الانجازات المتصلة بسد بني هارون والمشاريع الكبرى للتحولات انطلاقا من سد تاقصبت نحو العاصمة وانطلاقا من سد الشلف نحو وهران مرورا بمستغانم وأرزيو. وعلى هامش هذه الأولويات، فسوف يتم تحضير دراسات فيما يخص انجازات جديدة، طوال التقليص من البرنامج الجاري، ومنها انجاز تحويل المياه من عين صالح نحو تامنراست. كما ستسهر الحكومة على صيانة السدود الموجودة وحمايتها ولاسيما بواسطة تشجير المواقع.

– **برنامج حفر الآبار:** سوف يتم تطوير برنامج انجاز حفر الآبار، بقدر 20.000 متر خطي كل سنة، ما يرصد مقابل 80 مليون متر مكعب سنويا، وذلك في آن واحد مع صيانة الآبار الموجودة.

- **المحاجز المائية**: ستعكف الحكومة، من أجل سد حاجات الري الفلاحي على تأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الاستغلال وانجاز قرابة 300 وحدة جديدة، بوتيرة استكمال الدراسات الضرورية وتوفر الاعتمادات، بالنسبة إلى مجموع برنامج الماء.

- **استرجاع المياه المستعملة**: ستتم مباشرة برنامج وطني ضمن هذا النشاط سينصب على انجاز 33 محطة تصفية وكذا التأهيل الصيانة الأولويين للمحطات الموجودة . وستخصص المياه المسترجعة، من باب الأولوية، كحاجات الصناعة، وستتواصل عملية بناء شبكات جمع المياه المستعملة حول برنامج عمل يشمل مجموع 2500 كيلومتر.

- تحلية مياه البحر: يوجد برنامج هام قيد التحضير لإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر عن طريق اللجوء إلى منح الامتياز في إطار المؤسسات المختلطة وبالشراكة مع قطاع الطاقة الذي يساهم برؤوس أموال. وستدرس الحكومة إمكانية مشاركة الخزينة في رأس مال الشركات المختلطة لإنجاز وتسيير هذه المحطات قصد تقليص التكلفة النهائية لتحلية المياه.

ب **-تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني**: وضمن هذا الإطار، سوف يتم تطوير تسيير شبكات المياه وتوزيعها، في إطار الشراكة مع متعاملين أجانب لهم شرهة عالمية، وسوف يتم استكمال المفاوضات الجارية بخصوص منح امتياز توزيع المياه عبر العاصمة. كما ستتبع هذه العملية الأولى تدريجيا بعمليات مماثلة بالنسبة إلى المدن الكبيرة الأخرى.

وستسهر الحكومة أيضا على صيانة شبكات توزيع المياه عبر البلاد قصد تجنب التسربات وممارسة الغش في استعمالها. ويتعين على الوكالة الوطنية المختصة في هذا المجال دعم وسائلها ومناهجها قصد استئصال ظاهرة تسرب المياه عبر الشبكات واسترجاع ديونها. ولهذا الغرض، فإنه يجب تشجيع اللجوء إلى الشراكة في مجال التسيير ودعم أصحاب الامتياز المحليين على أساس دفاتر شروط تضمن خدمة عمومية ذات جودة عالية في هذا المجال. ومن جهة أخرى، سوف يتم تطوير سلسلة من البرامج لتشجيع المستهلكين على اقتصاد المياه.

وفي الميدان الفلاحي، سوف يتم تطوير الري حسب وتيرة نمو هذا المورد، وسوف تتواصل عملية رد الاعتبار للمساحات المسقية وتوسيعها إلى جانب تأهيل قدرات

التسيير للهيئات المكلفة بهذه المساحات. كما ستشجع الدولة تطوير الري بفضل اتخاذ إجراءات تحفيزية واللجوء إلى تقنيات التقطير الاقتصادية.

ج – الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها: ستواصل الحكومة أعمال انجاز المنشآت لحماية المناطق السكانية من الفيضانات. كما ستعكف على انجاز أشغال امتصاص الآثار المأساوية لصعود المياه في ولايتي ورقلة والوادي. وسيتم التكفل بهذا الملف بشكل استعجالي من أجل حشد المخصصات المالية الضرورية باشتراك المتعاملين الأكفاء في هذا المجال ومتابعة عملية التنفيذ. كما أنه سيتم تحسين تسيير مساحات الري لهذه المنطقة ومتابعته قصد تجنب انتشار ظاهرة صعود المياه وتكرارها.

ثالثا : سياسة تهيئة الإقليم:

إن سياسة تهيئة الإقليم من شانها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها. ومن شانها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة المتفاقمة.إن إستراتيجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة إستشرافية تمتد حتى أفق2020 حيث تتوفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين،أحدهما مخصص لجنوب البلاد والآخر لمناطق الهضاب العليا.

وفي هذا الإطار، يجب أن تعزز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

أ **-البنى التحتية الخاصة بالطرق:** فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإن حافظة الدراسات والإنجازات تتضمن ما يأتي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا،
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة،
- استكمال الطريق العابر للصحراء،
- تهيئة الطرق الساحلية،
- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة،
- وضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

ومن هنا، يتعين السهر على التحكم في تكاليف الإنجاز وتمديد البرمجة حسب أهمية الموارد المرصودة لإنجاز هذه الورشات.

ب **-البنى التحتية للمطارات:** العمليات الكبرى الواجب التقدم في انجازها واستكمالها هي:

- مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر؛
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف وبرج باجي مختار وكذا انجاز مطاري الشلف والبيض؛
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.

زيادة على ذلك، سوف تتواصل عملية دعم الوسائل اللأمنية للملاحة الجوية عبر المجال الجوي الوطني، وكذا تحديثها وتوسيعها ولاسيما في مناطق جنوب البلاد. وسوف تتم مواصلة عملية تحديث الأسطول الجوي الوطني وتحسين تسييره، من خلال ترقية الشراكة مع متعاملين لهم شهرة عالمية في مختلف قطاعات الخدمات النقل، الصيانة،الإطعام. كما أنه ينبغي لشركة الخطوط الجوية الوطنية أن تتكيف مع المقاييس الدولية في مجال الأمن والوقاية من الأضرار ومع المحيط الدولي الجديد في مجال الملاحة الجوية.

ج **-البنى التحتية البحرية:** في مجال صيانة الموانئ وتوسيعها، سيشمل هذا البرنامج على الخصوص ما يأتي :

- صيانة هياكل القاعدية وتطويرها؛
- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها؛
- انجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا توسيع مرفأ ميناء وهران، وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن، وانجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

وفي مجال تحديث الموانئ، سوف ينصب الاهتمام على:

- إقامة السلطات المرفئية؛
- تخصص الأرصفة؛
- تجديد تجهيزات الشحن والملاحة وتحديثها؛

– تعميم استعمال الأدوات الحديثة للتسيير والإعلام الآلي؛

– تقنين العلاقات التجارية وإضفاء الطابع التعاقدي عليها مع المؤسسة المينائية والمتعاملين والمرتفقين؛

– تحسين ظروف استقبال المسافرين؛

– دعم أمن المجال الموانئ والرقابة، بما في ذلك تعميم استعمال الأجهزة الكاشفة "سكانير".

وسوف تفرض أهمية الموانئ على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني وتسييرها المعقد على الحكومة، ترقية الشراكة مع متعاملين دوليين متخصصين لإنجازها وتسييرها لفائدة التنمية الوطنية.

د -البنى التحتية الخاصة بالسك الحديدية: إن حافظة المشاريع الواجب انجازها هامة، وتشمل على الخصوص:

– إنجاز خط يربط رجم دموش — بمشرية؛

– تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة — سعيدة عبر عين وسارة وتيارت؛

– الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود — الجلفة عبر توقرت والجلفة؛

– تحديث الخط بين غليزان وتيارت؛

– انجاز خط ثاني للخط الرابط بين الثنية وتيزي وزو وكهربته وكذا خط شرق–غرب في شمال البلاد؛

– تجديد الخط المنجمي في الشرق؛

– تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة.

سيكون تخطيط هذا البرنامج على المديين القصير والمتوسط ضروريا، بمراعاة جميع البرامج الوطنية للمنشآت الأساسية القاعدية، ولاسيما ما يتصل منها بقطاع المياه. كما أنه من الضرورة التحكم في دراسات هذه المشاريع وتفادي حدوث أي تأخر قد يزيد من تكاليف الانجازات بعد انطلاقها.

ه **-البنى التحتية للنقل الحضري وأمن الطرق:** سوف يستكمل إنجاز مترو الجزائر العاصمة في الآجال المحددة. ولبلوغ هذه الغاية، سيتم اعتماد خيارات كبرى بسرعة قصد التحكم في التكاليف وضمان الاستغلال الفعال والسريع في خدمة المرتفقين.

كما أنه سيتم تطوير النقل الحضري بواسطة الحافلة الكهربائية (tramway) والكابل عبر المدن الكبرى. وسوف يخضع أمن الطرق الذي ستتم مراجعة التشريع المتعلق به لتطبيق عقوبات أكثر صرامة على مخالفات قانون المرور. كما أنه سيتم مواصلة برامج توعيته باتجاه المرتفقين، والمدرسة، قصد تقليص حوادث المرور.

رابعا: الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

ستتم مواصلة انتهاج سياسة البيئة والتنمية المستدامة بقوة وكثافة في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض. وستستخدم الدولة وسائلها وسلطتها لتحسين البيئة وفرض احترام التشريع المتصل بها، وإشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة.

في هذا السياق، من الواجب أن تستعيد الإدارة المحلية والبلدية في المقام الأول دورها المحرك في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها. وسيكون تسيير عملية التطهير وإزالة النفايات محل توفير للوسائل اللازمة لذلك وتعبئة المتدخلين في هذا المجال، ولاسيما عن طريق التعاقد ودفاتر الشروط، وفرض احترام التشريع. وفيما يخص تسيير تطهير المدن الكبرى، ستعمل الحكومة على إدخال طرق وأساليب حديثة بما فيها من خلال اللجوء إلى الشراكة الأجنبية.

في مجال تسيير النفايات الصناعية والنفايات الخاصة وكذلك التلوث، ستحرص الحكومة على فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لإشراك الفاعلين المعنيين وترسخ قاعدة "من يلوث يدفع" وفي السياق ذاته، سيتم تطوير خطط التخفيف التدريجي من التلوثات والأضرار وفي المجال الهادف إلى الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته يرمي خاصة من خلال (génétiques) إلى الاستعمال المستدام للتنويع البيئي والموارد الجينية تطوير القدرات المؤسساتية والقانونية التي تسمح بالسيطرة على المشاكل الناجمة عن. (OGM)استعمال الجسيمات المعدلة جينيا

ويرمي هذا المسعى إلى معرفة أحسن للتنوع البيولوجي الجزائري والموارد الجينية في الجزائر وحفظ المنظومات البيئية الهشة) المناطق الجبلية والسهبية والساحلية (

وإنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات حدائق النخيل.

يستدعي هذا المسعى في الأخير انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها على الخصوص السواحل والجبال والسهوب.

3- التنمية البشرية[19]:

أولا : الصحة:

ستستمر الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي الجوهري ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها.وستسهر الحكومة على:

أ- تحسين قدرات المنظومة الصحية؛

ب- سيكون تطوير الصحة الوقائية محلا؛

جـ- تحسين العلاج ألاستشفائي؛

د- إصلاح المستشفيات سيرمي إلى:

- تحسين ظروف استقبال المرضى وإقامتهم، ودوام أعمال الرعاية الصحية الاستشفائية،

- دعم تراتيب التكفل بالاستعجالات الطبية والجراحية،

- تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة، ولاسيما الخدمات المختصة في الأمراض التي تستوجب التحويل إلى الخارج،

وسيكون هذا الإصلاح مشفوعا بتحسين تسيير المستشفيات من خلال:

- إدخال المحاسبة التحليلية،

- تعزيز قدرات تقييم النشاط والأداء،

- تأسيس" مشروع المؤسسة "من أجل التسيير الإستشرافي،

- مراجعة الإطار القانوني لمؤسسات الصحة.

وأخيرا سندرج في هذا الإصلاح مراجعة آليات التمويل عن طريق:

- إخضاع العلاقات بين مؤسسات الصحة وهيئات الضمان والحماية الاجتماعيين إلى التعاقد،

- إعداد الحسابات السنوية الخاصة الطبية،

- تحديث مدونة تسعير الأعمال الطبية.

هـ – ستكون السياسة المتعلقة بالأدوية موضوع مراجعة المدونة التي ستخضع لمنطق الصحة العمومية الذي يشجع على الأدوية الأساسية والجنسية .وفي هذا الميدان ستحرص الحكومة على:

- تحسين الحصول على الأدوية الجوهرية،

- ضمان نوعية المنتجات الدوائية ومراقبتها بالخصوص عن طريق تعزيز عمليات التفتيش،

- ترشيد الإنفاق بفضل ترويج استخدام الأدوية الجنسية، وجعل التعويض تبعا للخدمة الطبية المقدمة،

- تطوير التكوين في مجال تسيير المستشفيات، والصيدلة الصناعية.

و- تثمين الوارد البشرية في مجال الصحة.

ثانيا :تلبية الطلب على السكن وتهيئة المدينة

لقد سجلت بلادنا، خلال الفترة1999 - 2004، تقدما معتبرا في مجال تلبية الطلب على السكن .وسوف يتم الإبقاء على هذه الوتيرة في الإنجاز، وستسهر الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمس القادمة، وهو الهدف الذي تعتزم بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان الوطنية في مجال:

- إعداد المشاريع وإنضاجها؛
- أنماط التمويل؛
- تقنيات البناء مع مراعاة أخطار الزلازل وتخفيض أسعار السكن؛ وأخيرا، تحسين سياسة تسيير المدن.

وسوف تسهر الحكومة على تحقيق التحكم في مشكل وفرة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر البرامج وارتفاع تكاليفها بتمويل تشارك فيه البنوك. وعلاوة على ذلك، فإن

الحكومة تعتزم في توسيع هذه الصيغة بمساهمة الخزينة العمومية وكذا تشجيع الاستثمارات العمومية والخاصة في هذه الأنشطة.

أ- **في مجال السكن الاجتماعي التساهمي:**

ستسهل الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل من خلال:

- إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر؛
- الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة عرض المساكن هذه؛
- رصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة.

ب- **في مجال السكن الريفي:**

إن الحكومة التي بادرت بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي (من خلال توحيد هذه المساهمة وتبسيط إجراءات تسييرها ومنحها) ستعكف على متابعة إنجاز برنامج 40000 مساعدة تم منحها.

وستتم هذه العملية بالتعاون الوثيق بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الاجتماعي، يتعلق الأمر بما يأتي:

- تفعيل إنجاز برامج السكنات الاجتماعية؛
- دعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة وتحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع على اعتماد الشفافية؛
- تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الاجتماعية الإيجارية سواء على مستوى المساحات أو الأداءات من أجل نوعية تتماشى مع حجم الأسر وأسلوب معيشتها؛
- إنعاش الأجهزة المكلفة بمنح المساكن الاجتماعية.

جـ- **في مجال البيع بالإيجار:**

ترمي الصيغة إلى عرض المساكن المبادر بها مؤخرا إلى الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية المتوسطة الدخل.

خلاصة:

في مؤتمر البيئة الإنسانية في استوكهلم سنة 1972 اتضحت العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، وبدأ البحث عن مفهوم جديد موسّع للتنمية يربط بين البيئة، الاقتصاد والمجتمع. واستمر هذا البحث إلى غاية انعقاد مؤتمر ريو ديجانيرو في البرازيل سنة 1992 الذي تبنّى المفهوم الموسع للتنمية في "التنمية المستدامة".

إن التنمية المستدامة تتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة، يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل، يشتمل مجموعة من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية...، التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض تأثيرا مستمرا، وبالتالي يجب ضبط وتوجيه هذا النظام للحد من السلبيات وتعظيم الايجابيات.

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 برنامج التزمت به الجزائر، واعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحية، الصد ولموارد لمائية...)
- إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية والبلدية، تطهير المياه والمحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي

وفي الأخير، يمكن ان نقول أن هذا البرنامج قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني. وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار، قد تم وضع ومباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة 2010-2014.

توصيات واقتراحات:

تجدر الإشارة أولا، إلا أننا لم نقل أن هذا البرنامج سيحل جميع المشاكل، وإنما يرمي إلى تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الأزمة التي استغرقت

عقدا من الزمن، ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة ومع ذلك نقدم بعض التوصيات:

– استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

– مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، ومع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الهوامش

1– سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية: واقع وافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 238.

2– محمد صالح الشيخ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط1، مصر، 2002، ص 113.

3– سليمان الرياشي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

4- Lavoisier, Le développement durable, Revue Française de gestion, N152, Hermes, 2004, p. 118.

5– سليمان الرياشي، مرجع سبق ذكره، ص239.

6– خالد بوجعدار، مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي: دراسة ميدانية لمصنع الاسمنت بحامة بوزيان–قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة، 1997، ص 38.

7- www.escwa.org.ib/arabic/divisions/sdpd/main.asp

8– سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الادارة البيئية، أعمال المؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2006، ص 25.

9– محمد عزت محمد ابراهيم، محمد عبد الكريم ربه، اقتصاديات الموارد، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 294.

10- حرفوش سهام واخرون، الإطار لنظري لتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 افريل 2008، ص 07.

11- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص 40.

12- نفس المرجع، ص 39.

13- نفس المرجع، ص 40.

14- موزاي بلال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية لعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 143.

15- زرنوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 180. 16- حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2002 ، ص 185.

17- زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص 189.

18- نفس المرجع، ص 192.

19-نفس المرجع، ص 203.